القرائن

التي اعتمد عليها ابن حجر في الرد على انتقادات الدارقطني للبخاري

تقديم الباحث:

سعد بن فهيد بن داخل العضيلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآلة وصحبه أجمعين، وبعد.

مما لاشك فيه أن العلم الشرعي خير ما قضية فيه الأعمار، وصرفت فيه الأوقات وعلى رأس هذه العلوم علم الكتاب والسنة، وما ارتبط بهما من علوم الآلة، ومن خصائص علم السنة النبوية علم العلل، وهو من أصعب العلوم وأدقها، ولم يبرز فيه إلا القليل من أهل العلم، وهو متعلق بأحاديث الثقات، ومن هنى اكتسب خاصية الصعوبة والدقة، وبرز فيه علماء أجلاء من مثل عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعد القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، ويعقوب بن شيبة، والدارقطني، وغيرهم.

وقد قان العلماء الجهابذة بدورهم في حماية السنة، فهم حراس أحاديث النبي ﷺ، لم يستطع أحد أن يمرر الكذب في حديث النبيﷺ وهم موجودون، فقد كان الإمام الدارقطني يرفع صورته في بغداد ويقول: "من يستطيع الكذب على رسول الله وأنا موجود.

ولم يخل الله ﷻ الأزمنة من علماء ساروا على نهج الأوائل واقتفوا أثرهم، واستفادوا من كلامهم، جمعاً، ومقارنة ودراسة، ومن جملة هؤلاء الأعلام الحافظ ابن حجر فقد قدم بمقدمة لشرحه على صحيح البخاري، تعرض فيها لجملة من هذا الفن المتعلق في صحيح البخاري، وفيها عقد فصلاً في الرد عن الطعون الموجهة لبعض أحاديث صحيح البخاري وهو الفصل الثامن، وقد اجتهد أن يرد على هذه الطعون، معتمداً على جملة من القرائن، فأحببت أن أجمع شيئاً من هذه القرائن، رجاء النفع والفائدة لنفسي أولاً، ثم لطلاب العلم، وأسميته:

(قرائن الترجيح التي اعتمد عليها ابن حجر في الرد على انتقادات الدارقطني للبخاري)

أهمية الموضوع، وسبب اختياره:

١. تعد القرائن من الدلائل المهمة التي قد تغيب عن البعض حال الترجيح، فمن المهم إبرازها ومحاولة جمعها ليسهل على طلاب العلم الوصول إليها.

٢. يعتبر صحيحي الإمام البخاري، والإمام مسلم من أصح الكتب بعد كتاب الله، وهي من كتب أهل السنة، حتى أصبح اعتبار صحة أغلبها من مسائل الممايزة بين أهل السنة، وأهل البدعة، كالرافضة ومن نحى نحوهم من الطاعنين في السنة. وأصبح بيان حال الأحاديث المنتقدة من الأمور المهمة في هذا الزمان، والمشاركة بهذا البحث فيما يخص قرائن الترجيح عند الحافظ ابن حجر من المفيد في هذا.

٣. نضراً لمحاولة بعض المستشرقين، وأفراخهم، الطعن في الصحيحين، مستفيدين من الانتقادات الموجهة من بعض الأئمة لهما، فكان من الضروري بيان حقيقة هذا الاختلاف، بجملة من المشاركات المتكاملة، حتى يغلق الباب عليهم وعلى أمثالهم.

أهداف الموضوع:

١. إبراز دور الحافظ ابن حجر وجهده في الدفاع عن صحيح البخاري.

٢. إظهار أنواع القرائن التي اعتمدها الحافظ ابن حجر.

ضابط البحث:

الاقتصار على القرائن التي اعتمد عليها الحافظ ابن حجر في الرد على انتقادات الدارقطني على بعض أحاديث البخاري، الموجودة في الفصل الثامن من هدى الساري.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة متعلقة بهذا الموضوع. وإن كان هناك مشاركة من البعض فيما يخص قرائن الترجيح بشكل عام.

منهجي في البحث:

سلكت المنهج الاستقرائي التحليلي.

خطة البحث:

وقد رتبته على مقدمة وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة، وفهارس، وهو على التفصيل التالي:

المقدمة، وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، وضابطه، والدراسات السابقة، ومنهجي فيه، والخطة.

التمهيد، وفيه تعريف القرينة في اللغة والاصطلاح.

الفصل الأول

القرائن المتعلقة بالإمام البخاري رحمه الله

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: قرينة منزلة الإمام البخاري العلمية.

المبحث الثاني: قرائن تختص ببعض بمنهج البخاري في صحيحه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تشدده في مسألة السماع:

المطلب الثاني: قرينة منهج البخاري في ذكر الروايات المعلة بالانقطاع:

المطلب الثالث: قرينة حكاية الإمام البخاري للخلاف عند سياق الأوجه:

الفصل الثاني

القرائن المتعلقة بالراوي

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: ضبط الراوي، وحفظه

المبحث الثاني: قرينة اختصاص الراوي بالشيخ

المبحث الثالث: قرينة راوية الراوي عن أهل بيته

المبحث الرابع: قرينة، أن يكون في الحديث أمر يخص بيت الراوي:

المبحث الخامس: قرينة وجود قصة في الحديث:

المبحث السادس: قرينة صحة سماع الراوي الحديث من شيخين على وجهين مختلفين

الفصل الثالث

القرائن المتعلقة بالإسناد

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: قرينة المتابعة

المبحث الثاني: قرينة التصريح بالسماع أو التحديث

المبحث الثالث: قرينة شهرة الرفع على الوقف عند الراوي

المبحث الرابع: قرينة، ما كان اللقيُّ فيه أثبت يقدم

المبحث الخامس: قرينة، اختلاف المخرج

المبحث السادس: قرينة، الرواية على الوجهين

الفصل الرابع

قرائن متعلقة بالمتن

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: قرينة إمكانية الجمع والترجيح في نفي الاضراب

المبحث الثاني: قرينة في سياق الحديث تدل السماع

المبحث الثالث: قرينة، إذا صح أصل الحديث صح قول من وصله

المبحث الرابع: قرينة اختلاف المتنين لفضاً، ومعنى

الفصل الخامس

قرائن متعلقة بغير الامام البخاري

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: قرينة موافقة مسلم للبخاري في إخراج الحديث

المبحث الثاني: قرينة تصحيح بعض أهل العلم للوجهين

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

الفهارس

- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس الأعلام
- فهرس الموضوعات

التمهيد فيه تعريف القرينة

تعريف القرينة

القرينة لغة:

(قرن) القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء والآخر شيء ينتأ بقوة وشدة.

قال الأصمعيّ: القَّرن: جمعك بين دابتين في حبل. والحبل الذي يلزان به يدعى قرناً.

فالأول: قارنت بين الشيئين. والقران: الحبل يقرن به شيآن. والقرن: الحبل أيضاً[١].

ويقال: أسمحت قرونته وقرينته وقرونه وقرينه، ذلت نفسه وتابعته على الأمر[٢].

وقرينة الحال، والجمع قرائن الأحوال: الظرف الدال على الحال[٣].

والقرينة: عند أصحاب العربية أمر يشير إلى المقصود أو يدل على الشيء من غير الاستعمال فيه تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو من سابقه كذلك.

وهي قسمان حالية ومقاليه:

فالأولى: كقولك للمسافر في كنف الله، فإن في العبارة حذفاً أي سر في كنف الله، ويدل على هذا المحذوف تجهز المخاطب للسفر، وهو القرينة الحالية.

والثانية: كقولك رأيت أسداً يكتب، فإن المراد بالأسد رجل شجاع، ويدل على إرادته ذكر الكتابة المنسوبة إليه، وهي القرينة المقالية. ويقال (قارنه) مقارنة وقرانا صاحبه واقترن به وبين القوم[٤]. وتطلق القرينة على الملازم للشيء، ومن هنا قالوا للزوجة قرينة.

---

(١) ينظر: "مقاييس اللغة" (٧٦/٥).

(٢)ينظر: "تاج العروس" (٥٤٢/٣٥).

(٣) ينظر: "تكملة المعاجم العربية" (٢٥٦/٨).

(٤) ينظر: "القاموس المحيط" (٧٣٠/٢).

من خلال ما سبق يتبين أن معنى القرينة:

- الجمع.
- الاقتران.
- المصاحبة.
- الملازمة.
- الناتئ بقوة وشدة.
- النظير المكافئ.
- التابع.
- العلامة.
- الدلالة.

وكل هذه المعاني تصح في القرينة التي يستخدمها العلماء في الترجيح بين المختلفات، الذي تسمى قرائن الترجيح والله أعلم.

القرينة اصطلاحاً:

تنوعت تعاريف العلماء للقرينة اصطلاحاً على النحو التالي:

أولا: أمر يشير إلى المطلوب[١].

ثانيا: القرينة هي كل أمارة ظاهرة تقارن شيئاً خفياً فتدل عليه[٢].

ثالثا: القرينة القاطعة هي الأمارة البالغة حد اليقين[٣].

رابعا: استنباط الشارع أو القاضي أمراً مجهولاً من أمر معلوم[٤].

---

(١) ينظر: "التعريفات" للجرجاني ص(١٧٤).

(٢) ينظر: "المدخل الفقهي" لمصطفى الزرقاء (٩١٨/٢)، و"الفقه الإسلامي وأدلته" للدكتور وهبة الزحيلي (٦٤٤/٦).

(٣) ينظر: "مجلة الأحكام العدلية" للجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، المادة (١٧٤١).

(٤) ينظر: "طرق الإثبات الشرعية" لأحمد إبراهيم ص(٤٣٩)، نقلاً عن أحمد نشأت.

خامسا: ما يدل على المراد من غير أن يكون صريحاً فيه[1].

وبعد النظر في هذه التعريفات يتبين أن القرينة هي الدليل الخفي نسبياً، الذي يحتاج إلى تفكير، ودقة نظر، وليس هو الدليل المباشر الذي يفهمه الشخص بمجرد النظر والسماع، وهذا يدل عليه مجموع المعاني اللغوية، وعليه فالتعريف الراجح عندي الخامس، وهو: "ما يدل على المراد من غير أن يكون صريحاً فيه".

(١) ينظر: "السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكونتها من حيث الاحتجاج والعمل" لنور بنت حسن قاروت ص(٢٧).

الفصل الأول

القرائن المتعلقة بالإمام البخاري رحمه الله

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: قرينة منزلة الإمام البخاري العلمية.

المبحث الثاني: قرائن تختص ببعض بمنهج البخاري في صحيحه، وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تشدده في مسألة السماع.

المطلب الثاني: قرينة منهج البخاري في ذكر الروايات المعلة بالانقطاع.

المطلب الثالث: قرينة حكاية الإمام البخاري للخلاف عند سياق الأوجه.

المبحث الأول

قرينة منزلة الإمام البخاري العلمية[1]

اعتمد الحافظ ابن حجر[2] رحمه الله على منزلة الإمام البخاري العلمية، وأشار إلى ذلك في مقدمة الفصل الثامن حيث قال: "والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده"[3]، وبغض النظر عن مدى مصداقية هذه العبارة ومناقشة الحافظ ابن حجر فيها، فمما لا شك فيه أن البخاري من علماء العلل الذي لا يشق له غبار، وهو أعلم بكتابه وما فيه من أوجه العلل ممن انتقده، ولم يؤلف كتابه الصحيح من غير مراجعة ولا تدقيق، فجمع بين التدقيق والفهم والمراجعة، ومعرفته للعلل الموجودة في كتابه.

وهذه العلل لم يهملها بل اطلع عليها واعتمد ما يراه راجحاً، فلذلك عول الحافظ ابن حجر على هذا وعده قرينة على ترجيح قوله على قول من انتقده في بعض الأحاديث.

المثال:

الحديث الخامس والثلاثون:

قال الإمام الدارقطني[4]: "وأخرج البخاري حديث عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه

---

(١) هو: الإمام المحدث الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، صاحب الصحيح، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المغيرة البخاري. توفي سنة:٢٥٦هـ. ينظر: "سير أعلاء النبلاء" (٣٩١/١٢)، وأفرد ترجمته المباركفوري في كتب "الإمام البخاري سيد الفقهاء وإمام المحدثين".

(٢) هو: الإمام الحافظ العالم المحدث أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري، توفي سنة ٨٥٢هـ.

ينظر: "الجواهر والدر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر" لتلميذه السخاوي.

(٣) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٤٦).

(٤) هو: الإمام الحافظ، المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، المقرئ، المحدث، من أهل محلة دار القطن بغداد. كان إماماً بفي الحديث وفي القراءات، والفقه شيخ العلل في زمانه. توفي سنة:٣٨٥هـ. ينظر: "تاريخ بغداد"(٤٨٧/١٣)، "سير أعلام النبلاء" (٤٤٩/١٦).

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقبل الهدية ويثيب عليها قال: ورواه وكيع ومحاضر ولم يذكرا عن عائشة رضي الله عنها"[1].

قال الحافظ ابن حجر: "رجح البخاري الرواية الموصولة بحفظ رواتها"[2].

التعليق:

الحديث اختلف في وصله وإرساله، والدارقطني أشار إلى وجود اختلاف ولكنه لم يرجح أي الأوجه أصح، وإن كان ذكره لرواية الأكثر قد يفهم منها ترجيح روايتهم، ولكن المعتاد منه كما في كتابه العلل أنه يرجح كثيراً. والله أعلم.

وافق الدارقطني، كلاً من الإمام أحمد، ويحيى بن معين، في كون عيسى بن يونس يسند هذا الحديث وغيره يرسلونه [3].

والبخاري لم يكن جاهلاً بهذا العلة، فقد أشار إليها، ومع هذا اختار رواية الوصل؛ على احتمال أن يكون هشام رواه على الوجهين، والسبب؛ أن هشام في آخر عمره تناقص حفظه فكان يرسل أحياناً، ويرفع أحياناً، ورواية وكيع، ومحاضر عن هشام كانت في آخر عمره[4] بخلاف رواية عيسى بن يونس.

قال الإمام أحمد[5]: "ما أحسن الحديث الكوفيين عن هشام بن عروه! أسندوا عنه أشياء".

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٣٤٣).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦١).

(٣) ينظر: "تهذيب الكمال" (٢٩/٢٣).

(٤) المصدر السابق (٢٣٩/٣٠).

(٥) هو: الإمام حقاً، وشيخ الإسلام صدقاً، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن شيبان الذهلي الشيباني، المروزي، ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، أمير المؤمنين في الحديث. توفي سنة:٢٦١هـ. أفردت لترجمته كتب، وكتب في مناقبه، ابنه صالح، وابن ابي حاتم، والطبراني، وابن شاهين، والخطيب البغدادي، وابن الجوزي، وغيرهم، وأطال في ترجمته الذهلي في سير أعلام النبلاء (١٧٨/١١).

وقال: "وما أرى ذلك الإ على النشاط" قال الحافظ ابن رجب: "يعني: أن هشاماً ينشط تارة فيسند، ثم يرسل مره أخرى"[1].

وقد يكون الإمام البخاري اعتبر رواية عيسى بن يونس زيادة ثقة، احتفظت بها قرائن؛ لكون رواية عيسى بن يونس مبكرة، ومن خالفه رووا عنه بعد ما كبر فصار يرسل أحياناً.

أما قول الحافظ ابن حجر: "رجح البخاري الرواية الموصولة بحفظ رواتها". فلعله وَهَم من الحافظ؛ فإن لم يصح في الوصل سوى رواية عيسى بن يونس، فكيف يقول: "بحفظ رواتها" على الجمع ولعل ما ذكرته هو الأقرب. والله أعلم.

(١) ينظر: "شرح علل الترمذي" (٩٢/١).

المبحث الثاني

قرائن تختص ببعض منهج البخاري في صحيحه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تشدده في مسألة السماع:

برز الإمام البخاري رحمه الله منذ صغره بمعرفة السماء بين الرواة، ويشهد بذلك ما يوجد في كتابه التاريخ الكبير، الذي ألفه وهو صغير.

ومما يؤيد ذلك أيضاً، شدة شرطة في صحيحه، فقد اشترط ثبوت المعاصر واللقي.

وقد اعتمد الحافظ ابن حجر على هذه القرية، وجعلها من القرائن المرجحة.

المثال الأول:

الحديث الثاني عشر:

قال الأمام الدارقطني: "أخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكرة ﷺ منها حديث الكسوف والحسن إنما يروي عن الأحنف عن أبي بكرة ﷺ"(١).

قال الحافظ ابن حجر: "البخاري معروف أنه كان ممن يشدد في مثل هذا"(٢).

التعليق:

سماع الحسن البصري من أبي بكرة ثابت، في صحيح البخاري، وهذا موطنه: "فقال الحسن: ولقد سمعت أبا بكرة ﷺ يقول: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل على الناس مر، وعليه أخرى ويقول: "إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين"، قال أبو عبد الله: "قال لي علي بن عبد الله: إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرةﷺ، بهذا الحديث"(٣).

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٢٢٢).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٥١٠).

(٣) صحيح الباخاري كتاب الصلح، باب قول النبي ﷺ للحسن بن عليﷺ، ٢٧٠٤/١٨٦/٣.

فهذا الحديث يثبت سمع الحسن من أبي بكرةﷺ، ويؤيده على ذلك شيخه علي بن المدني، كما نقل عنه، فلعل هذا هو معتمده ، والله أعلم.

المثال الثاني:

الحديث الرابع والأربعون:

قال الإمام الدارقطني: "وأخرج البخاري حديث عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمروﷺ قال "كان على ثقل النبيﷺ رجل يقال له كركرة[1] الحديث وليس فيه سماع سالم من عبد الله بن عمرو، وقد روى سالم عن أخيه عن عبد الله بن عمروﷺ غير هذا"[2].

قال الحافظ ابن حجر: "وهذا التعليل لا يرد على البخاري من اشتراطه ثبوت اللقاء ولا يلزم من كون سالم روى عن عبد الله بن عمروﷺ حديثاً بواسطة أن لا يروي عنه بلا واسطة بعد أن ثبت لقيه له. والله أعلم"[3].

التعليق:

سماع سالم من عبد الله بن عمروﷺ، أثبته الإمام علي بن المديني شيخ البخاري.

فقد قال: "سالم بن أبي الجعد قد لقي عدة من أصحاب رسول اللهﷺ لقي جابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وابن عمر والنعمان ابن بشير ورأى أنس بن مالك وسلمة بن نعيم ونبيط بن شريط"[4]ﷺ. ثم إن الحافظ ابن حجر عده في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين وهي: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى[5]. مع أننا لسنا بحاجة إلى هذا مع ثبوت سماعه، ولكنه للاستئناس. والله أعلم.

---

(١) ضبط بفتح الكاف في الموضعين، وبكسرهما، وبفتح الأولى وكسر الثانية. ينظر: "المغني في ضبط أسماء الرجال" ص(٢١٢).

(٢) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(١٥٥).

(٣) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٣).

(٤) ينظر: "العلل والسؤلات" ص(٦٣).

(٥) ينظر: "طبقات المدلسين" ص(٣١).

وهنا ملحظ: وهو أن الحافظ ابن حجر أشار إلى أن البخاري رحمه الله يشترط ثبوت اللقي وليس ثبوت السماع خلافاً لابن رشيد[1].

قال في "النكت": "والبخاري لا يحمله على السماع حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة.

وقد أظهر البخاري هذا المذهب في التأريخ، وجرى عليه في الصحيح، وهو مما يرجح كتابه به"[2]

(١) ينظر: "السنن الأبين".

(٢) (٢٨٩/١).

المطلب الثاني: قرينة منهج البخاري في ذكر الروايات المعلة بالانقطاع:

الإمام البخاري رحمه الله يذكر أحياناً الأحاديث التي فيها انقطاع؛ لأنها مخرجة في صحيحه موصولة في موطن آخر، ومن عادته أنه لا يعل بمجرد الاختلاف، بل كان يرجح بينها، ولو لم يصرح بذلك.

المثال:

الحديث السابع عشر:

قال الإمام الدراقطني: "أخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر ﷺ أن النبي ﷺ كان يجمع بين قتلى أحد ويقدم أرأهم، وقد رواه ابن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري مرسلاً عن جابرﷺ ورواه معمر عن الزهري عن بن أبي صغيرة عن جابرﷺ ورواه سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابراًﷺ وهو حديث مضطرب"(١).

قال الحافظ ابن حجر: "أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن يفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى الذي في رواية الليث وتحمل رواية عمر على أن الزهري سمعه من شيخين أما رواية الأوزاعي المرسلة فقصر فيها بحذف الواسطة فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه، وقد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها؛ لأن الحديث عنده عن عبد الله بن المبارك عن الليث والأوزاعي جميعاً عن الزهري فأسقط الأوزاعي عبد الرحمن بن كعب وأثبته الليث وهما في الزهري سواء وقد صرحا جميعاً بسماعهما له منه فقبلت زيادة الليث لثقته"(٢).

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٣٦٧).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٥٥ ـ ٣٥٦).

المطلب الثالث: قرينة حكاية الإمام البخاري للخلاف عند سياق الأوجه:

من عادة الإمام البخاري الإشارة إلى الخلاف في الحديث، وأنه صحيح لا يضره ذلك حيث يخرج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصول، أو الوقف والرفع، فيخرجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد والمعلقات، وبذلك يكون المرسل مقوياً للمتصل.

واعتمد الحافظ ابن حجر على هذه القرينة، وأن البخاري عندما يحكي الخلاف يدل على معرفته به، وأنه يرجح الوجه الذي اختاره أولاً، والأمثلة على اعتماد هذه القرينة كثرة منها:

المثال

الحديث الخمسون:

قال الإمام الدارقطني: "أخرج البخاري حديث يحي القطان عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرةﷺ قيل: يا رسول الله من أكرم الناس قال أتقاهم الحديث، ووافقه مسلم على إخراجه وقد خالفه فيه جماعة منهم أبو أسامة وعبد الله بن نمير ومعتمر بن سليمان وآخرون قالوا عن عبيد الله بن سعيد عن أبي هريرة لم يقولوا عن أبيه"[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: "قد أخرج البخاري حديث معمر وأبي أسامة وغيرهما فهو عنده على الاحتمال ولم يهمل حكاية الخلاف فيه"[(٢)].

التعليق:

وافق الإمام مسلم البخاري في إخراج هذه الأوجه، مما يدل على أنها صحيحة عندهما.

قال الحافظ ابن حجر: "قال الإمام الدارقطني: خالف يحي القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الإسناد فإنهم لم يقولوا عن أبيه ويحي حافظ قال فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين. وقال البزار: لم يتابع يحي عليه ورجح الترمذي رواية يحي. قلت: لكل من الروايتين وجه مرجح أما رواية يحي فلزيادة من الحافظ وأما الرواية الأخرى فلكثرة ولأن

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(١٣٢).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٥).

سعيداً لم يوصف بالتدليس وقد ثبت سماعه من أبي هريرة ومن ثم أخرج الشيخان الطريقين فأخرج البخاري طريق يحي هنا وفي باب وجوب القراءة وأخرج في الاستئذان طريق عبيد الله بن نمير وفي الإيمان والنذور طريق أبي أسامة كلاهما عن عبيد الله ليس فيه عن أبيه وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة"[1].

(١) ينظر: "فتح الباري" (٢/٢٧٧).

الفصل الثاني

القرائن المتعلقة بالراوي

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: ضبط الراوي، وحفظه

المبحث الثاني: قرينة اختصاص الراوي بالشيخ

المبحث الثالث: قرينة رواية الراوي عن أهل بيته

المبحث الرابع: قرينة، أن يكون في الحديث أمر يخص بيت الراوي

المبحث الخامس: قرينة وجود قصة في الحديث

المبحث السادس: قرينة صحة سماع الراوي الحديث من شيخين على وجهين مختلفين

المبحث الأول

قرينة ضبط الراوي، وحفظه

تعد قرينة ضبط الراوي، وحفظه من أهم القرائن، وأوضحها استعمالا عند المحدثين، ويراد بالضبط أمران:

الأول: أن يكون الراوي المرجح روايته أضبط من الآخر، سواءً كان ضبط صدر، أو ضبط كتاب. وهو المراد في هذا المبحث.

ثانياً: أن يكون الراوي المرجح روايته، قد ضبط هذا الحديث، عن هذا الشيخ، وليس بالضرورة أن يكون أضبط ممن خالفه على وجه الإطلاق، فقد يكون عنده مزيد اختصاص بشيخه، ونحو ذلك، وهذا النوع – الثاني – سوف يمر معنا كقرينة مستقلة، بحول الله.

المثال:

السابع والتسعون:

قال الإمام الدارقطني: "أخرج البخاري حديث أبي غسان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: نظر النبيﷺ إلى رجل يقاتل المشركين فقال هو من أهل النار الحديث، وفيه إن العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنة وإنه لمن أهل النار ويعمل فيما يرى الناس عمل أهل النار وهو من أهل الجنة إنما الأعمال بالخواتيم. قال: وقد رواه بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وسعيد الجمحي عن أبي حازم فلم يقولوا في آخره: إنما الأعمال بالخواتيم"[1].

قال الحافظ ابن حجر: "زادها أبو غسان وهو ثقة حافظ فاعتمده البخاري"[2].

التعليق:

يظهر هذا الصنيع من الإمام البخاري، أنه قد يرجح رواية الأقل عدداً؛ إذا احتفت بها قرائن مرجحة، ويبدو لي أن القرائن هي:

---

(١) ينظر: " الإلزامات والتتبع" ص(٢٠١).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٨٠).

أولاً: أنه بلديه ويحتمل تفرده عنه.

ثانياً: أن الزيادة ليس فيها مخالفة، والذي زادها ثقة، فتقبل منه.

ثالثاً: أن معنى الزيادة يشهد له أحاديث أخرى. والله أعلم.

المبحث الثاني

قرينة اختصاص الراوي بالشيخ

يعد الاختصاص بالشيخ من القرائن المهمة التي يقدمها العلماء في حال التعارض، أو التفرد ويرون لها مزية عن غيرها، وهذا الاختصاص يكون إما بطول الصحبة، أو العناية بحديث الشيخ وضبطه، ولا يلزم من هذا أن يكون الراوي أضبط ممن خالفه على وجه العموم، فقد يكون من خالفه في الرواية أضبط منه وأحفظ، ولكن تقدم رواية الراوي المختص بالشيخ لكونه ضبطها أكثر، واهتم بها وبحفظها.

ولقد اهتم العلماء بهذا النوع من العلوم حتى أنهم قسموا أصحاب نافع، والزهري، والأعمش وغيرهم من الأئمة إلى طبقات.

المثال:

الحديث الثلاثون:

قال الإمام الدارقطني: "وأخرجا جميعاً حديث عمرو بن دينار عن طاوس عن بن عباسﷺ قال: بلغ عمر بن الخطاب أن سمرة باع خمراً فقال: قاتل الله سمرة الحديث، وقد رواه حماد بن زيد عن عمرو عن طاوس أن عمر ﷺ قال:.. وكذلك رواه الوليد بن مسلم عن حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس أن عمر ﷺ قال:.."[1].

قال الحافظ ابن حجر: "صرح ابن عيينة عن عمرو بسماع طاوس له من ابن عباسﷺ وهو أحفظ الناس لحديث عمرو فروايته الراجحة"[2].

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٢٦٠).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٠).

المبحث الثالث

قرينة رواية الراوي عن أهل بيته

لا شك أن الراوي أعلم بأهل بيته، فإذا خالفه غيره في روايته عن أهل بيته، فروايته مقدمة عند الترجيح، قال الحافظ ابن حجر في ترجيح رواية يونس ابن أبي إسحاق في حديث "لا نطاح إلا بولي" ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيره".

المثال:

الحديث السابع والخمسون:

قال الإمام الدارقطني: "أخرج البخاري عن مكي بن إبراهيم عن هاشم بن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه قال: لقد رأيتني وأنا ثلث الإسلام، وقد خالفه بن أبي زائدة ويحي بن سعيد الأموي وأبو أسامة رواه عن هاشم بن هاشم عن سعيد بن المسيب عن سعد"[1].

قال الحافظ ابن حجر: "قد أخرج البخاري حديث بن أبي زائدة أثر حديث مكي وعلق حديث أبي أسامة وطريق الأموي أخرجها الإسماعيلي، والظاهر أن البخاري أخرجه الاحتمال؛ لقرينة معرفة عامر بن سعد بحديث أبيه وصحة سماع هاشم منه ومن سعد جميعاً"[2].

التعليق:

الإمام البخاري رحمه الله لم يرجح، بل جعل كلا الروايتين صحيحة؛ لأن الحديث كيفما دار فهو على ثقة، فعامر بن سعد ثقة، وسعيد بن المسيب إمام، فلذلك أخرجهما في صحيحه.

ولكنه قدم رواية عامر عن أبيه؛ لأن الأمر متعلق بمنقبة خاصة بوالدة، وهي سابقته للإسلام فقرينة دواعي حفظها أظهر، وهو ثقة فلذلك قدم روايته. ولم يعتبر هذا الاختلاف علة موجبة للترجيح. والله أعلم.

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(١٩١).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٧).

المبحث الرابع

قرينة، أن يكون في الحديث أمر يخص بيت الراوي

وهذه القرينة فيها زيادة على القرينة السابقة، ومما لا شك فيه أن هذا من داعي حفظ الحديث بالأخص إذا كان الأمر متعلق بمنقبة وفضيلة.

المثال الأول:

الثاني والثلاثون:

قال الإمام الدارقطني: "فيما نقلت من خطه من جزء مفرد وليس هو في كتاب التتبع أخرج البخاري عن التنيسي عن الليث عن الزهري عن عروة عن عبد الله بن الزبير أن رجلاً خاصم الزبير في شراج الحرة الحديث بطوله وهو إسناد متصل لم يصله هكذا غير الليث ورواه غير الليث عن الزهري، فلم يذكروا فيه عبد الله بن الزبير وأخرج البخاري أيضاً من حديث معمر ومن حديث بن جريج ومن حديث شعيب كلهم عن الزهري عن عروة ولم يذكروا في حديثهم عبد الله بن الزبير كما ذكره الليث"[1].

قال الحافظ ابن حجر: "وإنما أخرجه البخاري بالوجهين على الاحتمال؛ لأن عروة صح سماعه من أبيه فيجوز أن يكون سمعه من أبيه وثبته فيه أخوه والحديث مشتمل على أمر متعلق بالزبير فدواعي أولاده متوفر على ضبطه فاعتمد تصحيحه لهذه القرينة القوية"[2].

المثال الثاني:

الحديث السابع والثلاثون:

قال الإمام الدارقطني: "وأخرج البخاري حديث أُبي بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال: كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللحيف قال: وأُبي هذا ضعيف"[3].

---

(١) هذا مما وجده الحافظ ابن حجر بخط الإمام الدارقطني، وليس موجوداً في المطبوع.

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٠).

(٣) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٢٠٣).

قال الحافظ ابن حجر: "قلت سيأتي الكلام عليه في الفصل الآتي"[1].

وقال أيضاً: "أبي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري المدني ضعفه أحمد وبن معين وقال النسائي: ليس بالقوي، قلت: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبيﷺ كما قدمناه في الفصل الذي قبله في الحديث السابع والثلاثون، وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس وروى له الترمذي وبن ماجة"[2].

التعليق:

الحافظ ابن حجر لم يذكر قرينة أخرى وهي: كون الأمر متعلق بأهل بيت الراوي، وما حصل لهم من منقبة حراسة وحفظ فرس النبي ﷺ، بل اكتفى بقرينة المتابعة!، والمتأمل لهذا الحديث يتبين له الآتي:

أولاً: أن أُبي بن العباس من الرواة المختلف فيهم؛ فلذلك ذكره الإمام الذهبي في كتابه "من تكلم عليه وهو موثق"[3].

وقد قال الإمام الدارقطني: "لابأس به، وحسن حديثه في سننه"، وقال الذهبي: "حسن الحديث"[4]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: "وهو يكتب حديثه، وهو فرد المتون والأسانيد"، وسكت عنه البخاري، وابن ابي حاتم وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وضعفه يحي بن معين، وقال الإمام أحمد: "منكر الحديث"[5].

وإن كان الأرجح أنه ضعيف؛ لتضعيف يحي بن معين، وقول الأمام أحمد بن حنبل منكر الحديث وهما إمامان في هذا الشأن ورأيهما مقدم على رأي غيرهما، كيف لو أضفت إليهما النسائي.

---

(١) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٢).

(٢) المصدر السابق ص(٣٨٩).

(٣) ص(٧٢).

(٤) ينظر: "ميزان الاعتدال" (٧٨/١).

(٥) ينظر في ترجمته: "الطبقات الكبرى" (٤٢١/٥)، "التاريخ الكبير"(٤٠/٢)، "الجرح والتعديل"(٢٩٠/٢)، "التقات"(٥١/٤)، "الكامل في ضعفاء الرجال"(١٢٦/٢)، "تهذيب الكمال"(٢٥٩/٢)، "الكاشف"(٢٢٧/١).

ولكن حديثه ليس مُطَّرح بل كما قال ابن عدي: "يكتب حديثه"، وعليه قد يحسن حديثه إذا قامت القرائن على أنه ضبط هذا الحديث بعينه، أو توبع عليه.

ثانياً: أن هذا الأمر متعلق بهم وفيه شرف لهم؛ فهو من دواعي الحفظ والضبط، حتى لو كان عنده ضعف، فيجبر ما فيه من فوات حفظ وقلة ضبط، وهذا من باب أن الضعيف قد يحفظ حديثه، كما أن الثقة الضابط قد يخطئ في حديثه، ولكن الغلبة للكثرة بلا شك، مع أن أُبي بن العباس ليس بالكذاب ولا متهم به، وعليه فلا يُطَّرح حديثه. والله أعلم.

ثالثاً: أن الحديث قصير وقليل، وعبارته بسيطة، يحفظها الصغير قبل الكبير، واحتمال الوَهَم وعدم الضبط لا يرد عليها، فسهل على من هو بمنزلة أُبي أن يضبطه ويحفظه خصوصاً إذا أضفنا لها ما سبق ذكره من دواعي الحفظ، وهو المنقبة الحاصلة لهم بهذا الأمر.

رابعاً: أن الحديث ليس في الأحكام، فلذلك يسهلون في الرواية فيه، ولا يشددون كما يشددون في أحاديث الأحكام.

ومن خلال هذا يظهر لي أن الإمام البخاري اعتمد على هذه القرائن، في تقوية هذا الحديث بالذات، وعليه لم يذكر له سوى هذا الحديث، وهو إمام في هذا الشأن ولا يخف عليه حال مثل هذا الراوي، خصوصاً أنه ترجم له في التاريخ الكبير، أما ما ألمح إليه الحافظ ابن حجر من أن المتابعة من أخيه هي التي تقوية، فهذا لا يستقيم؛ لأن عبد المهيمن مجمع على ضعفه، وهو واه الحديث كما قال ذلك الذهبي[1]، وحري بمن هذا حاله من الضعف الشديد ألا يقوي نفسه فضلاً عن غيره، بل لا يزيد الضيف إلا ضعفاً، فلذلك أعرض البخاري عن روايته، واعتد برواية من يحتمل حديثه وهو أخوه أُبي بن العباس.

(١)ينظر: "الكاشف"(٦٧/١)، "المغنى في الضعفاء"(٤٠٩/٢)، "تقريب التهذيب" ص(٣٦٦).

المبحث الخامس

قرينة وجود قصة في الحديث

القصة قدر زائد على نص الحديث النبوي، وعليه يرى العلماء أن من أورد قصة في الحديث فهي إمارة على أنه ضبط الحديث، وإن كان هذا لا يدل على ضبطه مطلقاً، فربما يكون ضبطه لهذا الحديث فقط، قال الإمام أحمد: "إذا كان في الحديث قصة دل على أن رواية حفظه"[(١)].

المثال:

الحديث الثاني والأربعون:

قال الإمام الدارقطني: "وأخرج البخاري حديث العوام بن حوشب عن إبراهيم السَكْسَكي[(٢)] عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبيﷺ قال: إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً وهذا لم يسنده غير العوام وخالفه مسعر فقال: عن إبراهيم السَكْسَكي عن أبي بردة قوله: "لم يذكر أبا موسى ولا النبيﷺ" [(٣)].

قال الحافظ ابن حجر: "مسعر أحفظ من العَوَّام بلا شك إلا أن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي فهو في حكم المرفوع، وفي السياق قصة تدل على أن العَوَّام حفظه فإن فيه اصطحب يزيد بن أبي كبشة وأبو بردة في سفر فكان يزيد يصوم في السفر فقال له أبو بردة أفطر فإني سمعت أبا موسى مراراً يقول فذكره"[(٤)].

التعليق:

وهناك قرينة أُخرى ذكرها الحافظ ابن حجر، وهي: حتى لو كان موقوفاً على أبي بردة، فله حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي، فهو مرفوع على كل الأوجه.

---

(١) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٣).

(٢) هكذا ضبطه السمعاني، وهم بطن من كندة، سكنوا وادي في الأردن فسمي باسمهم. ينظر: "الأنساب" (١٥٩/٧).

(٣) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(١٦٥).

(٤) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٣).

المبحث السادس

قرينة صحة سماع الراوي الحديث من شيخين على وجهين مختلفين

إذا كان الراوي واسع الرواية كثير الشيوخ فإن هذه القرينة تكون في حقه أظهر، وأبين ويكون الراوي قد سمعه من شيخين، وربما يكون أكثر من ذلك، وإن كان العقل يجوز أكثر من هذا لكن العبرة بما وجد استقراءً، وعليه تزول فيها علة الانقطاع، وشرطه، تحقق ذلك في الراوي دون توهمه أو احتماله.

المثال:

الحديث السابع عشر:

قال الإمام الدارقطني: "أخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر: أن النبي ﷺ كان يجمع بين قتلى أحد ويقدم أقرأهم وقد رواه بن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري مرسلاً عن جابر ورواه معمر عن الزهري عن بن أبي صغيرة عن جابر ورواه سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابراً وهو حديث مضطرب"(١).

قال الحافظ ابن حجر: "أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب مع إمكان نفي الاضطراب عنه، بأن يفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى الذي في رواية الليث، وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين وأما رواية الأوزاعي المرسلة فقصر فيها بحذف الواسطة فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه وقد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها لأن الحديث عنده عن عبد الله بن المبارك عن الليث والأوزاعي جميعا عن الزهري فأسقط الأوزاعي عبد الرحمن بن كعب أثبته الليث وهما في الزهري سواء وقد صرحا جميعا بسماعهما له منه فقبلت زيادة الليث لثقته ثم قال بعد ذلك ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عمن سمع جابرا وأورد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة وتأكيد رواية الليث بذلك ولم يرها علة توجب اضطرابا وأما رواية معمر فقد وافقه عليها سفيان بن عيينة فرواه عن الزهري عن بن أبي صغيرة وقال ثبتني فيه معمر فرجعت روايته إلى رواية معمر وعن الزهري فيه اختلاف لم يذكره الدارقطني فقيل عن أسامة بن زيد عن

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ض(٣٦٧).

الزهري عن أنس ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود والترمذي ونقل في العلل عن البخاري أنه قال حديث أسامة خطأ غلط فيه يعني أن الصواب حديث الليث ووهم الحاكم فأخرج حديث أسامة هذا في مستدركه وعن الزهري فيه اختلاف آخر رواه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه وهو خطأ أيضا وعبد الرحمن هذا ضعيف ولا يخفى على الحاذق أن رواية الليث أرجح هذه الروايات كما قررناه وان البخاري لا يعل الحديث بمجرد الاختلاف"[1].

التعليق:

مما لاشك فيه أن الإمام الزهري واسع الرواية، كثير الشيوخ، فلا يستغرب أن يكون رواه عن شيخين بل أكثر من ذلك.

قال الحافظ ابن حجر: "وكأن البخاري جنح إلى تصحيح الطريقين فأخرجهما معاً وهو نظر صحيح؛ لأن الزهري صاحب حديث وهو معروف بالرواية عن هؤلاء فلعله سمعه منهم جميعاً"[2].

(١) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٥٥-٣٥٦).

(٢) ينظر: "فتح الباري"(٦/٤١١).

الفصل الثالث

القرائن المتعلقة بالإسناد

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول: قرينة المتابعة

المبحث الثاني: قرينة التصريح بالسماع او التحديث

المبحث الثالث: قرينة شهرة الرفع على الوقف عند الراوي

المبحث الرابع: قرينة، ما كان اللقي فيه أثبت يقدم

المبحث الخامس: قرينة، اختلاف المخرج

المبحث السادس: قرينة، الرواية على الوجهين

المبحث الأول

قرينة المتابعة

وهذه من أقوى القرائن وأوضحها، فالراوي إذا تابعه من هو مثله في الحفظ أو أقوى منه فهذا مما يقوي حديثه، والمتتبع لكلام النقاد يرى حضور هذه القرينة عندهم وحرصهم عليها، خروجاً من عتبة التفرد؛ وهو مضنة الخطأ، الذي يعلون به كثيراً.

ولقد اعتمد الإمام البخاري على المتابعات، وأوردها في صحيحه، في ترجيح بعض الوجوه والروايات.

ولا شك أن لهم في ذلك منهاجاً مطرداً، فليست كل متابعة يعتمد بها، فلم يكونوا يعتدون بالمتابعات التي لا يحصل بها تقوية، بل أحياناً تزيد الأمر سوءً، ولكن إن احتفت بها قرائن يمكن أن تقويها.

وهذا مما يصعب ضبطه، ويحتاج إلى مراس وخبرة ودربة طويلة.

المثال:

الحديث الثالث والأربعون:

قال الإمام الدارقطني فيما وجدت بخطه: "أخرج البخاري حديث إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر استعمل مولى له يدعى هنياً على الخمس الحديث بطوله قال: وإسماعيل ضعيف".

قال الحافظ ابن حجر: "سيأتي الكلام عليه وأظن أن الدارقطني وإنما ذكر هذا الموضع من حديث إسماعيل خاصة وأعرض عن الكثير من حديثه عند البخاري لكون غيره شاركه في تلك الأحاديث وتفرد بهذا فإن كان كذلك فلم يتفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء. والله أعلم"[1].

(١) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٣).

التعليق:

الكلام على الراوي الضعيف لا يعني هدر حديثه بالكلية، فقد يصححون بعض حديثه لوجود قرائن تدل على صحة روايته هذه بعينها، ما لم يصل إلى حد الترك، أو يكون كذاباً، أو متهماً بالكذب، كما يضفون حديث الثقة لحتفافها بقرائن تدل على ذلك، ومنها صنيع الإمام البخاري في إسماعيل بن أبي أويس، وغيره.

وإسماعيل بن أبي أويس اختلف العلماء في حالة، والأكثر على تضعيفه[1]، وقد أطلع الإمام البخاري على أصوله واختار منها ما صح.

قال الحافظ ابن حجر: "وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث بها، ويعرض عما سواه.

وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا عن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه"[2].

فلذلك الإمام الدارقطني لم ينتقد مما في الصحيحين من حديثه سوى هذا، ولعله لم يعتمد هذا النقد في كتابه التتبع، بديل أن الحافظ ابن حجر وجد هذا في ورقة بخط يده. والله أعلم.

---

(١) ينظر ترجمته: "التاريخ الكبير"(١/٣٦٤)، "الجرح والتعديل"(٢/١٨٠)، "الكامل في ضعفاء الرجال"(١/٥٢٥)، "تهذيب الكمال"(٣/١٢٤)، "الكاشف"(١/٢٤٧)، "تقريب التهذيب" ص(١٠٨).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٩١).

المبحث الثاني

قرينة التصريح بالسماع أو التحديث

وهذه القرينة مما اعتمد عليه أهل العلم، ومجال استعمال هذه القرينة في حديث الراوي المتهم بالتدليس، أونفي الانقطاع، فإذا صرح بالتحديث في رواية، كان تصريحه قرينة لقبول حديثه ما لم تُعارض بقرينة أقوى.

المثال:

الحديث الرابع عشر:

قال الإمام الدارقطني: "أخرج البخاري حديث الاوزاعي عن يحي عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال: قال لي النبي ﷺ: لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل.

وقد اختلف فيه على الأوزاعي فقال عمرو بن أبي سلمة والوليد بن مسلم وغيرهما عنه عن يحي عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي سلمة زادوا رجلاً"[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: "وهذا القول فيه كالقول في الذي قبله بل صرح الأوزاعي هنا بالتحديث عن يحي وصرح يحي بالتحديث عن أبي سلمة فانتفت تهمة التدليس.. الخ[(٢)].

التعليق:

قد تكون الزيادة، من المزيد في متصل الأسانيد، لكن الإمام البخاري رجح رواية يحي بن أبي سلمة بدون واسطة، وتابعه على ذلك ابو حاتم[(٣)]، والدارقطني، وظاهر كلام النسائي[(٤)].

وقد أشار الى ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: "وأورد المصنف بإيراد هذا التعليق، التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أي بن ثوبان بين يحي وأبي سلمة من المزيد في متصل الأسانيد" ثم قال: "وظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يحي عن أبي سلمة بغير واسطة وظاهر صنيع مسلم يخالفه

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(١٥٢).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٥٥).

(٣) ينظر: "العلل (٢/٢٣٩).

(٤) ينظر: "السنن الكبرى"(٢/١١٧).

لأنه اقتصر على الرواية الزائدة والراجح عند أبي حاتم والدارقطني وغيرهما صنيع البخاري وقد تابع كلا من الروايتين جماعة من أصحاب الأوزاعي فالاختلاف منه وكأنه كان يحدث به على الوجهين فيحمل على أن يحيى حمله عن أبي سلمة بواسطة ثم لقيه فحدثه به فكان يرويه عنه على الوجهين والله اعلم"[1].

وجزم الحافظ ابن حجر في موطن بأن الزيادة هذه من المزيد في متصل الأسانيد.

قال: "وزيادة عمر بن الحكم في هذا الإسناد من المزيد في متصل الأسانيد بلا ريب فإن ابن المبارك ومبشر بن إسماعيل لم يوصفا بالتدليس وقد صرحا في روايتهما بسماع الأوزاعي له من يحي وبسماع يحي من أبي سلمة"[2].

(١) ينظر: "فتح الباري" (٣/٣٨).

(٢) ينظر: "تغليق التعليق" (٢/٤٣٢).

المبحث الثالث

قرينة شهرة الرفع على الوقف عن الراوي

المراد بالشهرة هنا أن المعروف عن الراوي هذا الوجه، وليس المراد به المشهور الذي هو قسيم الغريب والعزيز.

المثال:

الحديث الرابع والستون:

قال الإمام الدارقطني: "وأخرجا حديث مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خَوَّات عمن صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف وأخرجاه من حديث شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خَوَّات عن سهل بن أبي حثمة، وأخرجه البخاري من حديث يحيى بن سعيد عن القاسم عن صالح عن سهل موقوفاً"[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: "واختلف فيه على صالح اختلافاً آخر فقيل عنه عن أبيه وهذه رواية أبي أويس عن يزيد بن رومان أخرجها بن منده في المعرفة فيحتمل أن يفسر به المبهم في رواية مالك، وأما تعارض الرفع والوقف في حديث سهل فالرفع مشهور عنه. والله أعلم[(٢)].

التعليق:

كون الإمام البخاري يورد الوجهين، يحتمل أنه يرى أن صالحاً سمعه على الوجهين، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في الإصابة [(٣)]. والله أعلم.

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٢٠٩).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٩).

(٣) ينظر: "الإصابة في تمييز الصحابة" (٢٩٢/٢).

المبحث الرابع

قرينة، إذا كان لقي الراوي عن شيخه أثبت تقدم روايته

من الأمور المقررة أن من كان لقاؤه لشيخه أثبت من غيره من الرواة، أن روايته تقدم على من لم يتحقق فيه ذلك.

المثال:

الحديث الستون:

قال الإمام الدارقطني: "أخرج البخاري حديث محمد بن إبراهيم التيمي حدثني عروة بن الزبير قال: سألت بن عمرو بن العاص أخبرني بأشد شيء صنعه المشركون بالنبي ﷺ...

الحديث، وتابعه بن إسحاق عن يحيى بن عروة بن عروة قلت: لعبد الله بن عمرو، وقال هشام: عن أبيه قيل لعمرو بن العاص وكذا قال محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عروة"(١).

قال الحافظ ابن حجر: "ذكر البخاري الاختلاف فيه كما ترى واقتضى صنيعه ترجيح رواية محمد بن إبراهيم التيمي لأن يحيى وهشاماً ابني عروة اختلفا على أبيهما فوافق محمد بن إبراهيم يحيى بن عروة على قوله عن عبد الله بن عمرو وأكد ذلك أن لقاء عروة لعبد الله بن عمرو بن العاص أثبت من لقائه لعمرو بن العاص وقد صرح في حديث محمد بن إبراهيم التيمي بأنه هو الذي سأل... والله أعلم"(٢).

---

(١) لم أجده في كتاب "الإلزامات والتتبع" المطبوع، فلعله مما وقف عليه الحافظ بخط يده، أو نسخة ثانية، غير المطبوعة.

(٢) ينظر :"هدى الساري" ص(٣٦٨).

المبحث الخامس

قرينة اختلاف المخرج

اختلاف مخرج الحديث، يبعد احتمال العلة، على اعتبار أنهما حديثان مختلفان.

المثال:

الحديث الثاني والسبعون:

قال الإمام الدارقطني: "وأخرجا حديث الثوري وهشيم عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي ذر أنه كان يقسم قسماً أن قوله تعالى: ﴿**هذان خصمان**﴾ [سورة الحج:١٩] نزلت في الستة المبارزين يوم بدر، وأخرجاه أيضاً من حديث سليمان التيمي عن أبي مجلز عن قيس عن علي قال: أنا أول من يجثو للخصومة قال قيس: وفيهم نزلت ﴿**هذان خصمان**﴾ [سورة الحج: ١٩]، قال البخاري: وقال عثمان عن جرير عن منصور عن أبي هاشم عن أبي مجلز قول، قال: فاضطرب الحديث"(١).

قال الحافظ ابن حجر: "لا اضطراب فيه بل رواية منصور قصر فيها منصور وقد وصلها الطبراني عن بن حميد عن جرير أن كان بن حميد حفظ ووصلها أيضاً الثوري وهشيم وأما حدث سيلمان التيمي عن ابي مجلز فلا مخالفة بينه وبين حديث أبي هاشم عنه لان رواية التيمي لحديث على غير رواية أبي هاشم لحديث أبي ذر فهما حديثان مختلفان وبهذا يجمع بينهما وينتفي الاضطراب والله أعلم"(٢).

تنبيه: قوله وأخرجاه من حديث سليمان التيمي وهم وإنما هو من أفراد البخاري.

التعليق:

ذكر الإمام النووي وجهاً آخر لرفع الاضطراب، وهو أن أبا مجلز أفتى بها، ثم رواها مرفوعة كما سمعها. وهذا نص كلامه: "فلا يلزم من هذا ضعف الحديث واضرابه لأن قيساً سمعه من بي ذر كما رواه مسلم هنا فرواه عنه وسمع من علي بعضه وأضاف إليه قيس ما سمعه من أبي ذر

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٣١٩).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٧٢).

وأفتى به أبو مجلز تارة ولم يقل إنه من كلام نفسه ورأيه وقد عملت الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم يمثل هذا فيفتي الإنسان منهم بمعنى الحديث عند الحاجة إلى الفتوى دون الرواية ولا يرفعه فإذا كان وقت آخر وقصد الرواية رفعه وذكر لفظه وليس في هذا اظطراب"[1].

(١) ينظر: "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (١٦٦/١٨).

البحث السادس

قرينة، الرواية على الوجهين

المثال:

الحديث الثالث والثلاثون:

قال الإمام الدارقطني: "أخرجا جميعاً حديث الزهري عن سالم عن أبيه عن النبيﷺ: من باع عبداً وله مال وقد خالفه نافع عن بن عمر عن عمر وقال النسائي: سالم أجل في القلب والقول قول نافع"(١).

قال الحافظ ابن حجر: "الحديث عند البخاري بهذا السياق عن عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني بن شهاب عن سالم عن أبيه سمعت رسول اللهﷺ يقول: من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر...الحديث، وفيه ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع وعن مالك عن نافع عن بن عمر في العبد وهو معطوف على حدثنا الليث فقد أخرجه على الوجهين... الخ"(٢).

التعليق:

نقل الإمام الترمذي عن البخاري ما يفيد ترجيح رواية سالم وأنها أصح شيء في الباب، فقال: "قال محمد بن إسماعيل: حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيﷺ أصح ما جاء في هذا الباب"(٣).

ومال أبو حاتم إلى ترجيح رواية سالم، فقد نقل عنه ولده في "الجرح والتعديل" قوله: "قال أبي: كنت أستحسن هذا الحديث من ذي الطريق ـ أي التي ليس فيها الزيادة ـ ، حتى رأيت من حديث بعض الثقات: عن عكرمه بن خالد، عن الزهري، عن ابن عمر، عن النبيﷺ.

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٢٩٤).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٠).

(٣) ينظر: "جامع الترمذي" (٢/٥٣٨).

قال أبي: فإذا الحديث قد عاد إلى الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ"[1].

ونقل عنه في العلل الكبير احتمال انه يرى الوجهين صحيح، فقال: "سألت محمداً... قال: "قال إن نافعاً يخالف سالماً في أحاديث، وهذا من تلك الأحاديث. روى سالم عن أبيه عن النبيﷺ. وقال نافع: عن ابن عمر، عن عمر"، قال الترمذي: "كأنه رأى الحديثين صحيحين أنه يحتمل عنهما جميعاً"[2].

وقد توقف الإمام أحمد في الترجيح بين الروايتين، ورأى أن كلاهما ثبت في ابن عمر، فقد سأله المروذي عن ذلك فقال: "وذكر حديث سالم عن ابن عمر عن النبيﷺ وحديث نافع عن ابن عمر من باع عبدا قلت: فأيهما الثبت فتبسم وقال الله أعلم قلت ما الذي يميل إليه قلبك قال أرى والله أعلم نافع قلت فإذا اختلف سالم نافع لمن تحكم قال نافع قد قدم سالماً على نفسه، وقد روى عنه وكان مشمراً قلت لم أرد الفضل إنما أردت في الحديث إذا اختلفا فقلبك إلى أيهما أميل قال جميعا عندي ثبت وذهب إلى أن لا يقضي لأحد"[3].

والذي يظهر أن الإمام البخاري يرى أن كلا الوجهين صحيح، ولكن الأصح رواية سالم وهذه الزيادة التي رفعها، يحتمل تفرده فيها؛ لكونه يروي عن والده وله مزيد اختصاص به.

ويزيد رأي البخاري قوة موافقة الإمام مسلم له وأبو حاتم. والله أعلم.

---

(١) (٣/٦٠٤).

(٢) ص(١٨٥).

(٣) ينظر: "اعلل ومعرفة الرجال" ص(٣٨).

الفصل الرابع

قرائن متعلقة بالمتن

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: قرينة إمكانية الجمع والترجيح في نفي الاضطراب

المبحث الثاني: قرينة في سياق الحديث تدل على السماع

المبحث الثالث: قرينه: إذا صح أصل الحديث صح قول من وصله

المبحث الرابع: قرينة اختلاف المتن لفضاً، ومعنى

المبحث الأول

قرينة إمكانية الجمع والترجيح في نفي الاضطراب

الحديث المضطرب هو الذي يروى على أكثر من وجه يتعذر معها الجمع، وإذا أمكن الجمع فقد انتفى عنه وصف الاضطراب.

المثال:

الحديث السابع عشر:

قال الإمام الدارقطني: "أخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر أن النبيﷺ كان يجمع بين قتلى أحد ويقدم أقرأهم، وقد رواه ابن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري مرسلاً عن جابر ورواه معمر عن الزهري عن ابن أبي صغيرة عن جابر ورواه سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابراً وهو حديث مضطرب"[1].

قال الحافظ ابن حجر: "أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن يفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى الذي في رواية الليث، وتحمل رواية عمر على أن الزهري سمعه من شيخين وأما رواية الأوزاعي المرسلة فقصر فيها بحذف الواسطة فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه... الخ"[2].

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٣٦٧).

(٢)ينظر: "هدى الساري" ص(٣٤٧).

المبحث الثاني

قرينة في متن الحديث تدل السماع

وهذه قرينة نفسية تحتاج إلى دقة نظر، ونستخرج منها فائدة، وهي ضرورة النظر إلى متن الحديث، فقد يكون فيه ما يشعر باتصال الإسناد الذي ظاهره الانقطاع.

المثال:

الحديث الثاني والستون:

قال الإمام الدارقطني: "وأخرج البخاري حديث بن جريج عن عبيد الله بن عمر عن نافع أن عمر فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف. وهذا مرسل يعني أن نافعاً لم يدرك عمر بن الخطاب"(١).

قال الحافظ ابن حجر: "لكن في سياق الخبر ما يدل عل أن نافعاً حمله عن عبد الله بن عمر فقد قدمنا مراراً أن البخاري يعتمد مثل ذلك إذا ترجح بالقرائن أن الراوي أخذه عن الشيخ المذكور في السياق. والله أعلم"(٢).

التعليق:

نص الحديث كما في صحيح البخاري، قال: حديثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، قال: أخبرني عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن عمر بن الخطابﷺ قال: كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف في أربعة، وفرض لابن عمر ثلاثة آلاف وخمس مائة،

فقيل له هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعة آلاف، فقال: "إنما هاجر به أبوه يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه"(٣).

فذكر ابن عمر في الحديث قرينة على أن نافعاً سمعه منه، ولو لم يشر إلى ذلك. والله أعلم.

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٢٥٦).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٨).

(٣) صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبيﷺ وأصحابه إلى المدينة.(٥/٦٣/٣٩١٢).

المبحث الثالث

قرينة: إذا صح أصل الحديث صح قول من وصله

هذه القرينة، تحتاج إلى شيء من التوضيح، وتعني أن الحديث إذا صح من طريق، ثم جاء طريق آخر فيه اختلاف بين الوصل والإرسال، فالمقدم الموصول، بضميمة ثبوت رفع الحديث من غير هذه الطريق.

المثال:

الحديث السادس والأربعون:

قال الإمام الدارقطني: "أخرج البخاري حديث حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر أصاب جاريتين من سبي حنين، وفي أوله أن عمر قال: نذرت نذراً هكذا أخرجه مرسلاً ووصل حديث النذر حماد بن سلمة، وجرير بن حازم وجماعة عن أيوب عن نافع عن بن عمر وهو صحيح، ووصل حديث الجاريتين جرير بن حازم عن أيوب وقول حماد أصح"[1].

قال الإمام الحافظ ابن حجر: "إذا صح أصل الحديث صح قول من وصله، وقد بين البخاري الخلاف فيه وقد قدمنا أنه في مثل هذا يعتمد على القرائن. والله الموفق"[2].

التعليق:

الحديث ينقسم إلى قسمين، الاول: رواية النذر، والثانية: رواية الجاريتين، روى حماد بن زيد القسمين عن أيوب عن نافع عن عمر مرسلاً، ووصل القسم الأول – رواية النذر – عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، حماد بن سلمة، وجرير بن حازم وجماعة، وصحح هذا الوجه الدارقطني وروى القسم الثاني – رواية الجاريتين – موصولة جرير بن حازم، وخالف حماد بن زيد في إرسالها فضعف الدارقطني رواية جرير الموصلة من هذا الوجه، ورجح رواية حماد بن زيد المرسلة.

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٢٥٣).

(٢)ينظر: "هدى الساري" ص(٣٦٤).

والخلاصة: أن الداقطني يرى أن رواية النذر موصولة وهي صحيحة، ورواية الجاريتين مرسلة وهي مرجوحة.

والمتأمل في الحديث يجد في سياقه ما يدل أن نافعاً سمع هذا من ابن عمر، فقد قال البخاري في صحيحه: حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، أن عمر بن الخطاب ﷺ قال: يا رسول الله ﷺ، إنه كان "علي اعتكاف يوم في الجاهلية، فأمر أن يفي به" قال: وأصاب عمر جاريتين من سبي حنين، فوضعهما في بعض بيوت مكة... فقال عمر: يا عبد الله، انظر ما هذا؟، ... قال نافع: ولم يعتمر رسول الله ﷺ من الجعرانة ولو اعتمر لم يخف على عبد الله. وهذا كله في سياق حديث حماد، ويظهر لي أن الإمام البخاري اعتمد على هذه القرينة أيضاً، والعجب من الحافظ ابن حجر كيف غفل عن هذه القرينة التي هي أقوى مما ذكره!، وإن كان أشار إلى اعتماد الإمام البخاري على القرائن، ولكن جل من لا يسهو.

ثم إن صنيع الإمام البخاري يدل على أن نافعاً اختصره، ولم يرد إعلال رواية حماد المرسلة، كما قال ذلك الحافظ ابن حجر[1]، بدليل أنه قرنها برواية أخرى موصولة.

فقال: "حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، أن عمر، قال: يا رسول الله. حدثني محمد بن مقاتل، أخبرنا عبد الله، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: لما قفلنا من حنين، سأل عمر النبي ﷺ عن نذر كان نذره في الجاهلية، اعتكاف: "فأمره النبي ﷺ بوفائه" وقال: بعضهم، حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، ورواه جرير بن حازم، وحماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ "[2].

والله أعلم.

---

(١) ينظر: "فتح الباري"(٨/٣٥).

(٢) صحيح البخاري في المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿**ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا...**﴾ [التوبة: ٢٥] (٥/١٥٤/٤٣٢٠ح).

المبحث الرابع

قرينة اختلاف المتنين لفضاً، ومعنى

الاختلاف في متن الحديث من جهة اللفظ والمعنى يشعر بأن الحديث مُخْتَلِف، ولا علاقة له بالحديث الآخر الذي أعل بسببه.

المثال:

الحديث الرابع والثمانون:

قال الإمام الدارقطني: "وأخرجا حديث أبي بشر عن سعيد بن جبير عن بن عمر: لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً، ورواه عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن بن عباس، ولم يتابع عليه عدي، وتابع أبا بشر المنهال بن عمرو وغيره وحديث عدي وهم"[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: "قد ذكر البخاري حديث عدي تعلقاً ووصله مسلم وعندي أنه حديث آخر غير حديث أبي بشر؛ لاختلاف المتنين لفظاً ومعنى"[(٢)].

التعليق:

الحديث الأول عن ابن عمر، والثاني عن ابن عباس، ولا يمنع من تعدد الحديثين خصوصاً أن الرابط بين الحديثين هو سعيد بن جبير، وبقية الإسناد مختلف، فلا وجه لجعله حديثاً واحداً والإعلال به. والله أعلم.

وقد ذكره الإمام الدارقطني في "العلل"، ولم يشر إلى إعلاله برواية عدي بن ثابت[(٣)].

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٣٠١).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٧٧).

(٣) (١٨٢/١٣).

الفصل الخامس

قرائن متعلقة بغير الامام البخاري

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: قرينة موافقة مسلم للبخاري في إخراج الحديث

المبحث الثاني: قرينة تصحيح بعض أهل العلم للوجهين

المبحث الأول

قرينة موافقة مسلم للبخاري في إخراج الحديث

مما لا شك فيه أن الإمام البخاري من أئمة العلل من غير منازعة، فإذا أضيف إلى ذلك موافقة الإمام مسلم له، وهو صاحب معرفة لا تقل كثيراً عن شيخه الإمام البخاري، فموافقته لشيخه يكسب ذلك قوة فذلك اعتمد عليها الحافظ ابن حجر، ولم يكثر من ذلك، لعلمه أن هذه القرينة قد لا يحتاج إليها إلا في حالات خاصة، وهي قوة النقد الموجه للإمام البخاري رحمه الله الجميع.

المثال:

الحديث الثامن عشر:

قال الإمام الدارقطني: "أخرج البخاري حديث داود بن أبي الفرات عن ابي بريدة عن أبي الأسود عن عمر مر بجنازة فقال: وجبت... الحديث، وقد قال على بن المديني: أن ابن بريدة إنما يروي عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود.

قال الإمام الدارقطني وقلت أنا: وقد رواه وكيع عن عمر بن الوليد الشني عن ابن بريدة عن عمر ولم يذكر بينهما أحد"[1].

قال الحافظ ابن حجر: "ولم أره إلى الآن من حديث عبد الله بن بريدة إلا بالعنعنة فعلته باقية إلا أن يعتذر للبخاري عن تخريجة بأن اعتماده في الباب إنما هو على حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس بهذه القصة سواء، وقد وافقه مسلم على تخريجه وأخرج البخاري حديث أبي الأسود كالمتابعة لحديث عبد العزيز بن صهيب فلم يستوف ففي العلة عنه كما يستوفيها فيما يخرجه في الأصول. والله أعلم"[2].

التعليق:

تبين أن الحافظ ابن حجر لم يذكر هذه القرينة، إلا في مقابل نقد إمام العلل علي بن المديني رحمه الله تعالى.

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(٣١٦).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٥٦).

مع أن الإمام الدارقطني رجح رواية عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود، وعدها محفوظة ووهم من أدخل بينهما يحيى بن يعمر؛ لمخالفته الكثرة من الحفاظ الذين رووه على الوجه السابق واحتج على ذلك برواية الشيخين لها على هذا الوجه.

فقال رحمه الله: "وسئل عن حديث أبي الأسود الديلي، عن عمر، عن النبيﷺ: "أيما رجل مسلم شهد له أربعة من جيرانه بخير، أدخله الله الجنة".

فقال: هو حديث رواه عبد الله بن بريدة، واختلف عنه، فرواه داود بن أبي الفرات وهو ثقة، عن ابن بريدة.

واختلف عن داود، فقال يعقوب الحضرمي: عنه عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود، ووهم في ذكر يحيى بن يعمر في إسناده، لكثرة من خالفه من الثقات الحفاظ عن داود، منهم: عفان بن مسلم، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وزيد بن الحباب، ويونس بن محمد المؤدب، وأبو عبد الرحمن المقري، وأبو الوليد الطيالسي، وشيبان بن فروخ، وغيرهم فإنهم رووه عن داود، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود، لم يذكروا بينهما أحداً.

وكذلك رواه سعيد بن رزين، عن عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود، كرواية الجماعة عن داود. ورواه عمر بن الوليد الشني، عن عبد الله بن بريدة مرسلاً، عن عمر، لم يذكر بينهما أحداً.

والمحفوظ من ذلك ما رواه عفان، ومن تابعة عن داود بن أبي الفرات. وقد أخرجه البخاري، ومسلم في الصحيح مثل ما رواه عفان، عن داود، عن ابن بريدة عن أبي الأسود، والله أعلم[1].

وعليه فرواية البخاري ومسلم لهذا الوجه سليمة، وهي موافقة لرواية الجماعة، ولعل هذا السبب الذي جعلهما يذكرانها في الصحيح. والله أعلم.

---

(١) ينظر: "العلل" (٢/٢٤٨).

المبحث الثاني

قرينة تصحيح بعض أهل العلم للوجهين

لا شك أن هذه القرينة ليست من القرائن القوية، فلذلك جعلها الحافظ مع جملة من القرائن وإلا فالأمام البخاري لو رجح الوجهين، لصح لغيره أن يحتج به، وليس العكس بل ربما يكون تصحيح غيره؛ لأجل صنيع الإمام البخاري في حكاية الوجهين، ولقد كان الإمام الدارقطني يحتج بصنيع الشيخين في الترجيح، وهو من هو في معرفة العلل، فضلاً عن غيره.

المثال:

الحديث الثالث عشر:

قال الإمام الدارقطني: "أخرجا جميعاً حديث بن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرةﷺ عن النبيﷺ قال: "لا يحل لامرأه تسافر وليس معها محرم". وقال أيضاً: "وقد رواه مالك ويحيى بن أبي كثير وسهيل عن سعيد عن أبي هريرة، يعني لم يقولوا عن أبيه"[1].

قال الحافظ ابن حجر: "لم يهمل البخاري حكاية هذا الاختلاف بل ذكره عقب حديث ابن أبي ذئب. والجواب عن هذا الاختلاف كالجواب في الحديث الثاني فإن سعيداً المقبري سمع من أبيه عن أبي هريرة، وسمع من أبي هريرة فلا يكون هذا الاختلاف قادحاً، وقد اختلف فيه على مالك فرواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث بشر بن عمر عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة وقال بعده: "لم يقل أحد من أصحاب مالك في هذا الحديث عن سعيد عن أبيه غير بشر بن عمر" وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من حديث بشر بن عمر أيضاً وصحح ابن حبان الطريقين معاً. والله أعلم"[2].

---

(١) ينظر: "الإلزامات والتتبع" ص(١٣٤).

(٢) ينظر: "هدى الساري" ص(٣٥٤).

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، تبين لي النتائج التالية:

١. عموم الانتقادات التي وجهها الإمام الدارقطني إلى صحيح الإمام البخاري تنحصر في الصناعة الحديثية، وقد أظهر ابن حجر على جملة من القرائن لترجيح رأي الإمام البخاري.
٢. عدم الوقوف على قرينة ترجح رأي الإمام البخاري، توقف طالب العلم بين إمامين جليلين، وهذا يحتم عله تقديم أعلمهما، وأعرفهما بالعلل، ومما لا شك في أن الإمام البخاري مقدم على الدارقطني؛ لمزيد علمه، ولأنه كتابه وهو أعلم بما فيه.
٣. استدراك الحافظ ابن حجر أربعة أحاديث انتقدها الإمام الدارقطني، ليست موجودة في كتاب "الإلزامات والتتبع" المطبوع، وهي الأحاديث رقم [٣/٣٢/٤٣/٧٧].
٤. من جملة الردود على الدارقطني، إلزام ابن حجر له انتقاد أحاديث شبيهة بالتي انتقدها، ولم يضفها في التتبع، كالحديث الثاني، والثالث، والأربعون.
٥. يورد الإمام الدارقطني العلة دون التصريح بالنقد، وهذا في الغالب، وأحياناً قليلة يصرح بالنقد، وأحياناً يعل بوجه ضعيف.
٦. أيد الإمام الدارقطني، الإمام البخاري في ثلاثة أحاديث وهي رقم [٢٣/٤٥/٥٨].
٧. أورد الحافظ ابن حجر انتقادات أخرى لغير الدارقطني، كأبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الجياني، وأبي بكر الإسماعيلي، والخطيب البغدادي، وعبد الغني بن سعيد الحافظ.
٨. توقف الحافظ ابن حجر في الحديث الحادي والثمانين، وهو نسبة الوهم للإمام البخاري، في اعتبار عطاء ابن أبي رباح، بدلاص من عطاء الخرساني، وحاول أن يوجد تعليلاً ولكنه عنده تعليل ضعيف. وكذلك توقف في الحديث الثالث والثمانين.

التوصيات:

١. مازال مجال البحث في قرائن الترجيح بين الروايات، والبحث فيه لم يكتمل بعد، ويحتاج من يغوص في بطون الكتب؛ لاستخراجها، فهناك قرائن الترجيح المختصة بالحكم على الرجال، وهناك المختصة بالإسناد، وهناك المختصة بالمتن، وكلها تحتاج مزيد بحث.

٢. ذكر الحافظ ابن حجر أنه استدرك على الإمام الدارقطني، أحاديث معلة على شرطه وأجاب عنها في الشرح، وعليه فهي مجال للجمع والدراسة.

٣. دور طالب علم الحديث مهم جداً في خدمة السنة، وبيان كل جديد يخدم المختصين وغير المختصين؛ وعليه يجب أن يطلعونا على كل مفيد، ولو تعلق الأمر بجزئية دقيقة في علم الحديث.

٤. يعد الدفاع عن السنة من أولويات طالب علم الحديث، وبالذات فيما يخص الصحيحين، ومن المهم في هذا الأمر الرصد والمتابعة، مع دقة النظر، وسعة الاطلاع وحسن التأليف، فلا يخرج رداً إلا وقد أتقنه، وهذبه، وعرضه على كثير من أهل الفن حتى يخرج بإتقان وضبط، فكم من بحث يرى صاحبه الدفاع عن السنة وخدمتها، وقد فتح باباً للطاعنين في السنة وهو لا يشعر.

في الختام أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً، مراداً به وجهه، وأن ينفع به طلاب العلم.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الفهـــارس

- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس الأعلام
- فهرس الموضوعات

المصـادر والمراجـع

١- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر، ت: عادل أحمد، محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٥هـ.

٢- **الإلزامـات والتتبـع**، للـدارقطني، ت: مقبـل الـوادعي، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ١٤٠٥هـ.

٣- **الإمام البخاري سيد الفقهاء وإمام المحدثين**، للمباركفوري، ت: عبد العليم، جار عالم الفوائد، ١٤٢٢هـ.

٤- **الأنساب**، للسمعاني، ت: المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الأولى، ١٣٨٢هـ.

٥- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٦- **التاريخ الكبير**، للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.

٧- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، ت: بشار، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨- **التعريفات**، للجرجاني، ت: جماعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى ١٤٠٣هـ.

٩- **تقريب التهذيب**، لابن حجر، ت: عوامة، دار الرشيد – سوريا، الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠- **تكملة معجم المؤلفين**، لمحمد حير رمضان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ.

١١- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للمزي، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٢- **تهذيب اللغة**، للأزهري، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

١٣- **الثقـات**، لابـن حبـان، دائـرة المعـارف العثمانيـة بحيـدر آبـادر الـدكن الهنـد، الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٤- **جـامع الترمـذي**، للإمـام الترمـذي، ت: بشـار عـواد معـروف، دار الغـرب الإسـلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

١٥- **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ١٢٧١هـ.
١٦- **الجواهر والدر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، للسخاوي، ت: باجس، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ.
١٧- **السنة النبوية، المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والعمل**، لقاروت.
١٨- **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، لابن رشيد، ت: المصراتي، الغرباء، ١٤١٧هـ.
١٩- **السنن الكبرى**، للنسائي، ت: شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ.
٢٠- **سير أعلام النبلاء**، للحافظ الذهبي، ت: مجموعة من المحققين، الرسالة، ١٤٠٥هـ.
٢١- **شرح علل الترمذي**، لابن رجب، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ١٤٠٧هـ.
٢٢- **صحيح ابن حبان**، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٢٣- **صحيح الإمام البخاري**، ت: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
٢٤- **صحيح الإمام مسلم**، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٥- **الطبقات الكبرى**، لابن سعد، ت: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الأولى، ١٩٦٨م.
٢٦- **طبقات المدلسين**، ت: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، الأولى، ١٤٠٣هـ.
٢٧- **العلل ومعرفة الرجال**، لأحمد بن حنبل، ت: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢٨- **العلل**، لعلي بن المديني، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الثانية، ١٩٨٠م.
٢٩- **العلل**، للدارقطني، ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٠- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لابن حجر، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.
٣١- **الفقه الإسلامي وأدلته**، للزحيلي، دار الفكر، سورية – دمشق، الرابعة.
٣٢- **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي، ت: العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثامنة، ١٤٢٦هـ.
٣٣- **قواعد العلل وقرائن الترجيح**، للزرقي، دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
٣٤- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للذهبي، ت: محمد عوامة، والخطيب دار القبلة، جدة، ١٤١٣هـ.
٣٥- **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي، ت: عبد الفتاح، الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٦- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٣٧- **المجروحين**، لابن حبان، محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الأولى، ١٣٩٦هـ.
٣٨- **مجلة الأحكام العدلية**، لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، ت: نجيب هواويني.
٣٩- **مختار الصحاح**، للرازي، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت، الخامسة، ١٤٢٠هـ.
٤٠- **المدخل الفقهي**، لمصطفى الزرقاء.
٤١- **معرفة الصحابة**، لابن منده، ت: عامر صبري، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الأولى، ١٤٢٦هـ.
٤٢- **المغني في ضبط أسماء الرجال**، للفتني، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
٤٣- **مقاييس اللغة**، لابن فارس، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
٤٤- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي**، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الثانية، ١٣٩٢هـ.
٤٥- **ميزان الاعتدال**، للذهبي، ت: البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الأولى، ١٣٨٢هـ.

٤٦- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، لابن حجر، ت: مدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ.
٤٧- **هدي الساري**، لابن حجر، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.

فهرس الآيات

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١	﴿هذان خصمان﴾	الحج	١٩	٣٧
٢	﴿ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا...﴾	التوبة	٢٥	٤٥

فهرس الأحاديث

طرف الحديث، والأثر	الصفحة
أن النبي ﷺ كان يقبل الهدية ويثيب عليها	١١
كان على ثقل النبيﷺ رجل يقال له كركرة	١٤
أن النبي ﷺ كان يجمع بين قتلى أحد	١٦
كنا مع النبي ﷺ في غار فنزلت والمرسلات	
يا رسول الله من أكرم الناس قال أتقاهم	١٧
أن رجلاً قال للنبي ﷺ : دلني على عمل	
نظر النبيﷺ إلى رجل يقاتل المشركين	٢٠
قاتل الله سمرة	٢٢
لقد رأيتني وأنا ثلث الإسلام	٢٣
إن أباها زوجها وهي ثيب	
أن رجلاً خاصم الزبير في شراج الحرة	٢٤
كان للنبي ﷺ فرس	٢٤
إذا مرض العبد أو سافر	٢٧
أن النبي ﷺ كان يجمع بين قتلى أحد	٢٨
إن كان كل امرئ فرح بما أوتي	

دلني على عمل	
أن عمر استعمل مولى له	٣١
لا تكن مثل فلان	٣٣
بينما هو في الدار خائفاً	
صلاة الخوف	٣٥
بأشد شيء صنعه المشركون	٣٦
كان يقسم قسماً	٣٧
من باع عبداً	٣٩
أن النبي ﷺ قال: له ما اسمك	
فرض للمهاجرين الأولين	٤٣
ما تعدون من شهد بدراً	
أن عمر أصاب جاريتين	٤٤
لعن من اتخذ شيئاً	٤٦
مر بجنازة	٤٨
لا يحل لامرأه تسافر	٥٠

فهـرس الأعـلام

طرف الحديث، والأثر	الصفحـة
أحمد بن علي بن حجر	١٠
أحمد بن محمد بن حنبل	١١
علي بن عمر الدارقطني	١٠
محمد بن إسماعيل البخاري	١٠

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد	٦
الفصل الأول **القرائن المتعلقة بالإمام البخاري رحمه الله**	٩
المبحث الأول: قرينة منزلة الإمام البخاري العلمية	١٠
المبحث الثاني: قرائن تختص ببعض منهج البخاري في صحيحه	١٣
المطلب الأول: تشدده في مسألة السماع	١٣
المطلب الثاني: قرينة منهج البخاري في ذكر الروايات المعلة بالانقطاع	١٦
المطلب الثالث: قرينة حكاية الإمام البخاري للخلاف عند سياق الأوجه	١٧
الفصل الثاني **القرائن المتعلقة بالراوي**	١٩
المبحث الأول: قرينة ضبط الراوي، وحفظه	٢٠
المبحث الثاني: قرينة اختصاص الراوي بالشيخ	٢٢
المبحث الثالث: قرينة رواية الراوي عن أهل بيته	٢٣
المبحث الرابع: قرينة، أن يكون في الحديث أمر يخص بيت الراوي	٢٤
المبحث الخامس: قرينة وجود قصة في الحديث	٢٧

الموضوع	الصفحة
المبحث السادس: قرينة صحة سماع الراوي الحديث من شيخين على وجهين مختلفين	٢٨
الفصل الثالث القرائن المتعلقة بالإسناد	٣٠
المبحث الأول: قرينة المتابعة	٣١
المبحث الثاني: قرينة التصريح بالسماع أو التحديث	٣٣
المبحث الثالث: قرينة شهرة الرفع على الوقف عن الراوي	٣٥
المبحث الرابع: قرينة، إذا كان لقي الراوي عن شيخه أثبت تقدم روايته	٣٦
المبحث الخامس: قرينة اختلاف المخرج	٣٧
البحث السادس: قرينة، الرواية على الوجهين	٣٩
الفصل الرابع قرائن متعلقة بالمتن	٤١
المبحث الأول: قرينة إمكانية الجمع والترجيح في نفي الاضطراب	٤٢
المبحث الثاني: قرينة في متن الحديث تدل السماع	٤٣
المبحث الثالث: قرينة: إذا صح أصل الحديث صح قول من وصله	٤٤
المبحث الرابع: قرينة اختلاف المتنين لفضاً، ومعنى	٤٦

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس **قرائن متعلقة بغير الامام البخاري**	٤٧
المبحث الأول: قرينة موافقة مسلم للبخاري في إخراج الحديث	٤٨
المبحث الثاني: قرينة تصحيح بعض أهل العلم للوجهين	٥٠
الخاتمة	٥١
التوصيات	٥٢
الفهارس	٥٣
المصادر والمراجع	٥٤
فهرس الآيات	٥٨
فهرس الأحاديث	٥٩
فهرس الأعلام	٦١
فهرس الموضوعات	٦٢